توزيع الثروة فى مصر

بقلم الأستاذ مريت بطرس غالى بك

قال صديق الأستاذ توفيق الحكيم فى مجلة المصور ذات يوم إن المشاكل الاجتماعية "لن يكون لها وجود ما لم تصبح كالمسألة السياسية تقوم على أساسها الأحزاب وتسقط بسببها الوزارات". ولئن صح هذا القول، فإنى أرجو من أعماق قلبى أن نوفق فى المسألة الاجتماعية أكثر مما وفقنا فى المسألة السياسية. والواقع أن المشاكل الاجتماعية موجودة، وهى ماثلة أمام أعيننا فى شتى نواحى الحياة العامة والخاصة. ولم ينتظر كثير منا قيادة الأحزاب السياسية فى هذه الناحية، بل اتجهوا إليها وشرعوا فى دراسة فروعها المختلفة. ولا شك عندى فى أن أهم ماجدّ فى حياتنا العامة منذ بضع سنوات هو تلك العناية التى نرى آثارها منذ حين فى الأبحاث والمقالات الكثيرة التى تدور حول مشكلاتنا الاقتصادية والاجتماعية.

وإذا جاز لنا أن نأسف على ما أنفقناه منذ عشرين عاما من وقت وكلام وورق وحبر وحماس فى مجادلاتنا الحزبية، وإذا جاز لنا أن نأسف على عدم اتفاقنا عشر هذا النشاط فى سبيل الإصلاح الاجتماعى، فلنُسر ولنغتبط الآن باتجاه الأذهان نحو مشكلاتنا الاقتصادية والاجتماعية. لكنه لا يسعنا رغم ذلك إلا أن نلحظ أن كثرة الكلام والكتابة من أشخاص غير ملمين بالموضوع الإلمام الكافى قد تضر بالمصلحة العامة. وسواء أكانوا مدفوعين بالغيرة على تخفيف آلام البؤساء، أم مندفعين تحت تأثير مصلحة شخصية أو أسباب حزبية، فإنه يخشى من هذه الحركة غير المنظمة أن تساعد على نشر بعض الأفكار السطحية — المنطقية فى ظاهرها والخاطئة فى باطنها — فيتمسك بها الرأى العام، ويصعب عليه بعد ذلك أن يحيد عنها أو يتركها. ويخشى أيضا من هذه الحركة أن تولد آمالا بعيدة التحقيق، فتغرس بذور الاضطراب الاجتماعى فى صفوف الأمة.

وأبعد مثل لتلك المسائل التى من طبيعتها أن تثير اهتمام الرأى العام، والتى يجب أن يتناولها الكتاب بشىء من الحذر، هو موضوع توزيع الثروة. وكل ما أريد أن أتجه إليه اليوم، هو رسم الخطة التى يحسن السير على مقتضاها فى دراسة توزيع الثروة فى مصر، وإبعاد بعض الاقتراحات التى كثر الكلام فيها منذ حين، والتى أخشى أن تولد آمالا لا يمكن تحقيقها. فلنحاول إذن وضع مسألة توزيع الثروة فى نصابها الحقيق، ذلك لأن السؤال الخاطئ يؤدى

غالبا إلى جواب خاطئ كما أن السؤال الموضوع وضعا حسنا يساعد على الإجابة السديدة . وكل أملنا أن نحدد المشكلة تحديدا تاما ، ليعين ذلك على حلها ومعالجتها فيما بعد ، إن لم نوفق نحن الآن فيما نقدمه له من علاج .

أرى أن لا فائدة من الدخول فى تقدير الثروة الأهلية بوجه عام ، والبحث عن توزيع إيرادها بين طبقات الأمة . ولقد حاول بعض الإحصائيين هذا التقدير ، فكانت نتيجة أبحاثهم ذات مغزى عظيم ، إذ برهنت على انخفاض مستوى المعيشة فى مصر عنه فى بعض البلاد المتمدينة إلى حد مخيف ، غير أن هذه التقديرات لا تعطينا معلومات صحيحة عن نسبة الفقر فى القطر ، فلا يمكن أن نستخرج منها نتيجة عملية . وإذا أردنا أن نكون عمليين فى بحثنا ، وجب علينا فى بادىء الأمر أن نعين بشىء من الدقة الحد الفاصل بين الفقر والغنى ، أو بعبارة أصح بين الفقر والكفاية .

والوسيلة لهذا أن نعيّن أقل إيراد ممكن لتحقيق أسباب الحياة فى مصر ، ثم نعتبر من طبقة الفقراء كل شخص لا يتوافر لديه هذا المقدار ، بصرف النظر عن وظيفته أو مستواه الاجتماعى . وقد قام الدكتور ولسن ، الأستاذ بكلية الطب ، ببحث دقيق عن مشكلة التغذية فى مصر ، عين فيه تكاليف الحياة لأسرة مكونة من أربعة أشخاص — هم رأس العائلة وزوجه وطفلان (وهذه هى الحال المتوسطة لتقسيم السكان ، اختارها الإحصائيون أساسا لبحوثهم . ويمكن أن يحل محل الأطفال فى هذا التقسيم أم عجوز مثلا أو أخت صغيرة أو قريب عاجز عن الكسب ، ولا يتغير المتوسط بهذا فى شىء) . فقدر القوت الضرورى على منوال المألوف فى الطبقات الشعبية فى المدن وفى الريف ، ثم قدر نفقات الملبس والمصروفات الثرية أقل تقدير ممكن . فعلى هذا الأساس قدر الدكتور ولسن نفقات الأسرة المكونة من أربعة أشخاص بستة قروش فى اليوم ، أو مائة وثمانين قرشا فى الشهر ، أى ما يوازى إيرادا سنويا قدره مائتان وعشرون جنيها . فلنأخذ هذا التقدير أساسا لبحثنا ، وقد لوحظ فيه أنه حد أدنى لا يمكن خفضه دون الإضرار بالوظائف الجسمية والعقلية ، ولنعتبره الحد الفاصل بين الفقر والكفاية .

فعلينا أن نطبق هذا التقدير على المنتفعين بمختلف المرافق الاقتصادية ، لكى نرى نسبة الفقراء بينهم ، ثم نبحث بعد هذا عن الصلة بين فقرهم وتوزيع الثروة فى البلاد ، وعن العلاج الممكن إذا ما حاولنا توزيعها توزيعا أقرب إلى المصلحة العامة .

ولن أحاول الدخول فى موضوع الثروة الصناعية وكيفية توزيع ملكيتها وإيرادها ، لأن المشاكل الصناعية فى مصر قريبة من مثيلاتها فى البلاد الأخرى ، ويمكن الاستفادة من تجارب البلاد التى سبقتنا فى هذا المضمار لنسير على ضوئها فى طريق الحكمة والاعتدال . وعلى هذا

نترك الكلام عن أجور العمال وتوزيع الإيراد الصناعى بين العمل ورأس المال وغيرها من المشاكل الاجتماعية المتعلقة بالصناعة .

وسنترك أيضا المشاكل المتعلقة بمستخدمى الدولة والتى يمكن تلخيصها فى عدة أسئلة : (أولا) هل يؤدى الموظفون للمجتمع خدمات تتناسب وحصتهم فى إيراد الأمة (وهى المخصصة لهم بواسطة الضرائب) ؟ (ثانيا) هل يمكن القول بأن حصتهم فى هذا الإيراد فوق مايؤدّون من خدمات ؟ ثم نتساءل (ثالثا) عما إذا كانت الأموال المخصصة لهم موزعة بينهم توزيعا عادلا أم لا ؟ وبعد ذلك نبحث عما إذا كان مستوى المرتبات الحكومية يعلو على مستوى المعيشة العام فى القطر ، وإذا كان أعلى بالفعل ، فهل هذا من المصلحة أم لا ؟ — هـذه بعض المسائل المتعلقة بتوزيع الثروة فيما يختص بمستخدمى الدولة ، كانت تقتضى بحثا طويلا لا يتسع له هذا المجال .

بقيت أمامنا مسألة توزيع الثروة الزراعية ، وهى التى يجب أن نتوسع فيها قدر الإمكان وإذا كانت مشكلاتنا الصناعية شبيهة بالمشكلات الصناعية فى أغلب بلاد العـالم ، فليس الأمر كذلك على الإطلاق فيما يتعلق بالزراعة . والواقع أن مشكلاتنا الزراعية ، وخاصة المتعلقة منها بالشؤون الاجتماعية ، مطبوعة بطابع خاص لا نكاد نرى له مثيلا من حيث الخطورة ومن حيث التعقد فى أى بلد آخر .

وتتلخص أهميتها فى أن الزراعة تمثل الجزء الأكبر من ثروة مصر ، وأن المشتغلين بها والمنتفعين منها يمثلون السواد الأعظم من الأمة . هذا إلى أن مشكلة ازدحام السكان فى بلادنا تبدو مخيفة ومرعبة حقا عند ما تقرن بمدى انتاجنا الزراعى .

أما عن نسبة الفقراء فى الزراعة حسب التقدير الذى اخترناه أساسا لمناقشتنا ، فليس من السهل أن نعرفها بالدقة . واذا اكتفينا بشهـادة العين بدا لنا أن عدد الذين لا يحصلون على الايراد الضرورى لمجرد الحياة الطبيعية هو بغير شك كبير جدا . وكلنا يعلم حال الفلاحين فى أغلب مناطق مصر ، وكلنا يستطيع أن يرى بنفسه النقص فى تغذيتهم ، وفتك الأمراض بهم ، وضعفهم الجسمانى ، ومستوى معيشتهم المنخفض الى حد لا مثيل له فى أى بلد من البلاد المتمدينة ، ان لم يكن على مايقال فى بعض الهند والصين .

غير أنه لا يمكننا الاكتفاء بشهادة العين إذا أردنا أن نرسم سياسة حكيمة وخطة ثابتة ، ولا بد لنا من أن نبحث عن نسبة عددية للفقراء فى المتصلين بالزراعة — وليس هذا كما قلت بالأمر السهل . ولقد شرعت جمعية الدراسات الاجتماعية منذ حين فى بحث واسع عن أسباب الفقر فى مصر ، نرجو أن يعطينا بعض المعلومات الهـامة فى هذا الباب . وكم كنت أود أن

تقوم السلطات الحكومية المختصة باحصاء ودرس دقيقين لمعرفة نسبة الذين لا يحصلون على ذلك الإيراد الأدنى الذى جعلناه الحد الفاصل بين الفقر والكفاية . ولا يصح أن تبخل الحكومة مطلقا بمالها ومجهودها فى سبيل الحصول على هذه المعلومات ، وإلا بقى دائما شىء من الإبهام يحيط بكل تصرفاتنا وتدابيرنا الاقتصادية والاجتماعية .

ومهما يكن من هذه الأمانى ، وعلى الرغم من أن هـذه المعلومات ليست فى متناولنا ، فإنا نحاول مع ذلك أن نكوّن لأنفسنا فكرة عن نسبة الفقر فى مصر — ولو على وجه التقريب . ذكر الدكتور حافظ عفيفى باشا فى مؤلفه "على هامش السياسة" أن من أهل هذه البلاد نحو أربعة ملايين شخص يعيشون بإيراد يقل عن جنيه واحد فى الشهر . فإذا قدّرنا أن كلا منهم يعول أسرة من ثلاثة ، يصبح أمامنا اثنا عشر مليونا من أهل مصر يعيشون بايراد يقل إلى حد بعيد عن هذا الإيراد الأدنى الذى حددناه .

ولقد قمت منذ سنتين ببحث عن وسائل معيشة الاهالى فى عزبتين ، إحداهما فى الوجه البحرى ، وعدد سكانها مائتان وستون نفسا ، والأخرى فى الوجه القبلى ، وتشمل ما يقرب من أربعمائة نفس ، فتبين فى كلتا العزبتين أن نسبة الذين بلغ إيرادهم حد الكفاية حسب تقدير الدكتور ولسن ثلاثون فى المائة فقط . أما السبعون فى المائة الباقون ، فكان إيرادهم يقل ، وفى الغالب يقل كثيرا ، عن حد الكفاية الضرورية .

وذكر حضرة صاحب العزة مدير المنوفية فى تقرير له ذات يوم أن نسبة الذين لا يملكون شيئا كبيرة جدا فى مديريته ، وأن متوسط دخل الواحد من هؤلاء لا يزيد على أربعة جنيهات فى السنة .

ولا داعى فيما أعتقد لأن أعرض نماذج أخرى من الإحصاءات التى قام بها بعض الأفراد ، حين رأوا أن الإدارات الحكومية المختصة لم تعن بجمع البيانات اللازمة لمثل هذه الدراسات . ويكفينا أن نستخلص مما سبق فكرة عن نسبة الفقراء فى بلادنا ، وهم كما نرى السواد الأعظم من سكان القطر .

أما أسباب هذا الفقر المدقع فيمكن تلخيصها فى عبارة واحدة ، هى الزيادة المطردة فى عدد السكان مع زيادة قليلة فى المرافق الاقتصادية . وفى نظرى أن الفقر أنتشر دائما بعد عام منذ بداية القرن الحاضر ، وسيستمر فى الزيادة والانتشار اذا تركت الأمور على علاتها — كما أنى أرى أن علاج المشكلة دون النظر فى ضبط زيادة السكان أمر مستحيل قطعا .

غير أنى أكاد أخرج عن الموضوع الذى حددته وهو موضوع التوزيع ؛ فلنعد اليه ، ولنبحث عما إذا كان التوزيع الحالى عاملا من عوامل انتشار الفقر . وإذا تحققنا من ذلك

تماما ، بحثنا عن التدابير التى تكفل للعدد الأكبر من الأمة اشتراكا مناسبا فى الثروة الزراعية . دون الإخلال بحياة البلد الاقتصادية .

وطبيعى إزاء الحالة المؤلمة التى وصفناها أن يتجه التفكير السطحى الى توزيع الثروة ، كأن يقال مثلا : ما دام هناك أشخاص يتمتعون بأملاك واسعة و إيراد يزيد كثيرا عن حاجتهم ، فالحل سهل وهو يتلخص فى أن نأخذ من مال الأغنياء ما نوزعه على الفقراء ، وهكذا نحقق مستوى كافيا لمعيشة المصريين عموما . ولكن المسائل ليست من السهولة بهذه الدرجة !

ولا شك أن خطأ هذه الفكرة يبدو واضحا عندما نذكر أن الإيراد اللازم لتكاليف المعيشة على أدنى مستوى هو اثنان وعشرون جنيها فى السنة لأسرة مكونة من أربعة أفراد ، أى ما يوازى ربع ثلاثة أفدنة فى المتوسط . فاذا قدرنا أن فى القطر المصرى ثلاثة ملايين أسرة ، بناء على أن المشتغلين بالزراعة من السكان يبلغون نحو اثنى عشر مليونا ، تصبح المساحة المطلوبة تسعة ملايين من الأفدنة ، ومعروف أن مساحة الأرض الزراعية فى مصر خمسة ملايين وثلث مليون فقط .

إذن فالفكرة المقترحة لا سبيل الى تنفيذها عمليا ، وعلى هذا لا يجوز لنا مطلقا أن نفكر فى تشريع شبيه بتشريع رومانيا الذى كثيرا ما يقترح تطبيقه على الظروف المصرية وهو قانون نزع ملكية الأطيان الزراعية الذى أقره برلمان بوخارست سنة ١٩١٨ على اثر انتهاء الحرب العالمية . والفارق بين ظروفنا وظروف رومانيا أن مساحة الأرض الزراعية فيها تسمح بضمان قسط كاف لكل شخص ، وذلك كانت العبرة كلها فى التوزيع وحسبنا فى هذا أن نذكر أن قانون رومانيا نزع جزءا من الملكيات التى تزيد على مائة هكتار فيما تذكر ، فكانت مساحة الأطيان المنزوعة ملكيتها على هذا الأساس كافية لتوزيع عشرة هكتارات ، أو ما يوازى أربعة وعشرين فدانا على كل راس أسرة . وقد اردت أن أوضح هذا الموضوع لأنه يجب القضاء على تلك الأفكار الخاطئة التى يخشى اذا انتشرت أن تسبب أزمة اجتماعية خطيرة واضطرابات عنيفة فى القريب العاجل .

ولكن هذا ليس معناه أن التوزيع الحالى لا أثر له فى انتشار الفقر ، ففى الإمكان معالجة هذه الناحية لرفع مستوى المعيشة عند عدد محدود من المزارعين فقط . وقد رأينا أنه لا يمكن إيجاد الأرض الكافية لجميع المشتغلين بالزراعة ، فيجب إذن أن نضع مشكلة توزيع الثروة الزراعية فى قالب غير الذى ألفناه فى مناقشاتنا الى الآن : فبدلا من أن نبحث وراء توزيع عادل بين جميع سكان القطر — وهو محال كما رأينا — يحسن بنا أن نعمل قدر الإمكان على إيجاد طبقة من الفلاحين ثابتة راضية عما هى فيه ، تلك الطبقة التى هى العمود الفقرى للأمم الحية الناهضة . فقد اجمع المؤرخون وعلماء الاجتماع على أن وجود طبقة موسرة من صغار

الفلاحين هو خير ضمان للثبات فى نظام الدولة ، فى السلم والحرب ، لأن هذه الطبقة تخرج أحسن الجنود الذين يدافعون عن حرمة الوطن .

ويحسن بنا أن نميز هنا بين توزيع الملكية الزراعية وتوزيع الإيراد الزراعى زيادة فى الإيضاح وضبط الأفكار . ولسنا فى حاجة إلى أن نلاحظ أن الإيراد الزراعى يختلف عن الملكية الزراعية ، فكثيرا ما يساهم فيه أشخاص لا ملكية لهم . وفى مقدورنا أن ندخل بعض التعديلات على كل واحد منهما على حدة . فنستطيع مثلا أن نوزع الملكية الزراعية توزيعا يقضى على كثير من الملكيات الكبيرة ، ويسمح بانتشار الملكيات الصغيرة ، دون أن نمس إيراد هذه الملكيات كيفما كان مستغلوها ، وقد نحاول من طريق آخر أن نتصرف فى الإيراد الزراعى نفسه مع إبقاء الملكيات الكبيرة والصغيرة لأصحابها ، وبذا يمكننا أن ننمى دخل بعض الأفراد المستوى ، وإن لم تكن لهم ملكية شرعية قائمة .

ومما يلاحظ أن المشتغلين بهذه المشكلة الاقتصادية والاجتماعية قل أن يفرقوا بين هاتين الناحيتين ، بل تتجه اقتراحاتهم فى أغلب الأحايين نحو الملكية الزراعية ، دون أن يفكروا فى توزيع الإيراد الزراعى على أسس جديدة . ويخيل الىّ أن الجمهور أكثر استعدادا لقبول إصلاح يمس الايراد الزراعى منه لقبول تغيير يجور على الملكية أو يغير نظمها المألوفة .

وعلى هذا سأحاول أن أعرض الوسائل التى يمكن إدخالها على نظام الملكية الزراعية لتلافى بعض ما نحس به من نقص . واذا ما فرغت من هذا ، انتقلت الى الإيراد الزراعى ، مبينا أيضا ما يصح أن ندخله عليه من تغيير يسمح برفع مستوى المعيشة ولو نسبيا .

وعند ما نتكلم عن توزيع الملكية الزراعية ، نشعر فى الحال أننا فتحنا بابا على شهوات ونزعات لا آخر لها . فازالت الملكية الزراعية ، حتى فى عصرنا الصناعى ، نوعا عزيزا من الملكية يشتهيه الفلاح فى كوخه والأمير فى قصره . وطبيعى أن تشغل الدولة بملكية الأرض الزراعية ، خصوصا فى بلاد تمثل فيها هذه الملكية أهم مورد للثروة الأهلية ، فإذا دعت الضرورة الى تدخلها فى ذلك ، كان واجبها دائما أن ترعى مصلحة المجموع ، ولو أدى ذلك إلى تضحية مصلحة بعض الأفراد .

ولا نتوسع فى وصف التوزيع الحالى فى مصر ، فكلنا نعلم الأرقام التى تنشر لمناسبة أو لغير مناسبة . ولقد أخذ الكتاب والخطباء يكررون أن ثلاثة وتسعين فى المائة من مجموع الملاك يملكون عشرين فى المائة من الثروة الزراعية وسبعة فى المائة يملكون ثمانين فى المائة منها ، ويقولون إن هذا هو سبب انتشار الفقر ، وأنه يجب العمل على إزالته بغير خوف أو تردد . ولكن يجدر بنا أن نتحفظ قليلا فى تقبل هذه الإحصاءات الرسمية والتسليم بها ، وعلى

الباحث أن يدقق فى درس هذه الأرقام والاستناد إليها فى استنتاجه واقتراحاته . وأكتفى فى هذا الباب بإبداء ملاحظتين تساعدان على وضع الموضوع فى نصابه الصحيح :

(أولا) إن تقسيم الملكيات إلى كبيرة وصغيرة لاينطبق على الواقع تماما، ذلك لأن عددا من الملكيات الكبيرة صورى ، فان إيرادها ، و إن وضعت تحت اسم مالك معين ، موزع فى الواقع بين أشخاص كثيرين . وأوضح مثل على هذا ، المستحقون فى وقف أو المساهمون فى شركة من الشركات الزراعية .

واذا شئنا أن نحصى كبار الملاك الفعليين ، وجدناهم محدودين إلى درجة واضحة . ومن الخطأ أن نظن أن كل أصحاب الملكيات الصغيرة فقراء ، أو أن مستوى معيشتهم دون الكفاية ، فإنهم كثيرا مايضمون إلى هذه الملكية موردا آخر من وظيفة أو متجر أو صناعة عليها المعوّل الأول فى كيان حياتهم .

(ثانيا) هناك ظاهرة أخرى تستلفت النظر وتستدعى علاجا فيما يتعلق بتوزيع الملكية، ألا وهى أنا نلاحظ فى تطور الملكيات الزراعية منذ بداية القرن الحاضر حركتين عكسيتين وشبه متعارضتين . فمن ناحية نرى الملكيات الكبيرة ، من فئة مائة فدان فأكثر ، آخذة فى النماء، وقد زادت مساحتها الاجمالية كما زاد عدد الملاك فى هذه الطبقة، ومن ناحية أخرى نرى أن الملكيات الصغيرة جدا ، من فئة أقل من فدان واحد ، قد زادت أيضا ، حتى ليوجد الآن نحو مليون وثلاثة أرباع مليون من الأشخاص يمتلك كل منهم عشرة أسهم فى المتوسط . ومن المؤسف جدا أن الملكيات المتوسطة، من عشرة أفدنة الى ثلاثين فدانا، قد نقص عددها فى نفس المدة ، فأخذت طبقة من الملاك المتوسطين تتلاشى شيئا فشيئا ، وهم الذين كانوا فى الماضى عاملا من عوامل الثبات والنظام والحياة الاجتماعية فى القرى .

و يرجع هذا التطور الى سببين : فإما أن حب الظهور وجاذبية الحياة فى المدن والرغبة عن البقاء فى الريف جعلت هؤلاء الملاك المتوسطين يبتعدون عن مزارعهم ، و يتكبدون مصاريف فوق طاقتهم للإقامة فى المدن ، فكان مصيرهم الاستدانة والإفلاس وراحت أملاكهم تنضم الى أملاك كبار الملاك الذين لهم من المال الزائد عن حاجتهم مايسمح لهم بشرائها . وإما أن هذه الملكيات المتوسطة قسمت مرة بعد أخرى بفعل نظام الوراثة ، مما أدى الى الزيادة التى نشاهدها فى الملكيات الضئيلة .

ولقد قلت إنه من المؤسف أن تتلاشى الملكيات المتوسطة ، وهى التى يجب تعميمها وتقوية مركزها قدر الإمكان . فالملكيات الزراعية الكبيرة جدا أصبحت فى الواقع لا تلائم التطور الاجتماعى الحديث ، أما الملكيات الصغيرة جدا فلا فائدة منها لأنها لا تكوّن وحدات اقتصادية صالحة للاستغلال على الوجه الكامل . ولعل المثل الآتى يوضح الفكرة التى

أقصد إليها : لنفرض أنا نريد أن نبنى بناء عظيما ، فلو تخيرنا له الأحجار الكبيرة جدا ، صعب علينا نقلها ورفعها إلى حد ربما أخل بميزانية المشروع ، وإذا اخترنا الصغيرة جدا ، خفنا من عدم تماسكها مما يخل بمتانة البناء وضخامته . فأقوم طريق فى هذه الحالة أن نتخير أحجارا متوسطة الحجم تتحقق فيها الصلابة وسهولة النقل . فثروتنا الزراعية مثل هذا البناء الذى أردنا تشييده ، والأحجار هى الملكيات الزراعية التى تتعاون وتشترك فى إنماء المرافق الزراعية ، كما تتعاون الأحجار ويشد بعضها بعضا فى البنيان .

وقبل أن نبحث عن الطرق التى توصلنا إلى تعميم الملكيات المتوسطة وإيجاد تلك الطبقة الثابتة من الملاك المزارعين ، علينا أن نبحث عن المساحة التى يحسن تعيينها لهذا الغرض . وقد قررنا أن أقل مساحة لازمة لمعيشة طبيعية هى ثلاثة أفدنة ، ولكن هذا ليس معناه أنه يحسن تعميم هذه الملكيات الضئيلة ، بل ينبغى لنا أن نختار مساحة أوسع من هذا القدر الأدنى ، حتى تكفل لصاحبها الاستقلال الاقتصادى الضرورى ، وتعطيه من الإيراد ما ينفقه فى تحسين مستوى معيشته عن الحد الأدنى الذى وصفناه . ورأيى أن المساحة التى يحسن تعميمها تتراوح بين خمسة وعشرة أفدنة (وأميل إلى الرقم الثانى ، وعلى كل حال فإن هذه نقطة يحسن تركها للإخصائيين ليدرسوها بالدقة اللازمة) — فنقرر أولا أن هذه هى المساحة التى نريد تعميمها بشتى الوسائل الممكنة ، دون الإخلال بالنظام الاقتصادى الحالى إلى حد يرجع بالضرر على نواح أخرى كثيرة لا محل هنا لاستعراضها .

ويظهر أنه قد آن الأوان أيضا لأن نضع حدا أعلى للملكيات الزراعية ، لا بقصد أن ننزع ملكية ما يزيد عليه — لأن ذلك من العبث كما رأينا — ولكن لأنا سنستخدم ذلك فى بعض وسائل العلاج التى نقترحها . ويلوح لى أن مئتين وخمسين فدانا للشخص الواحد مساحة مناسبة لإدارة منظمة وإنتاج زراعى كامل . وعلى هذا فلا بأس من أن يكون هذا القدر هو الحد الأعلى الذى نقترحه لملكياتنا الزراعية ، والذى يجب أن تتجه وسائل العلاج كلها إلى ما جاوزه . أما هذا القدر ، فمن المصلحة الاقتصادية والاجتماعية أن يتوفرا لدى طائفة من الناس ، يشرفون على إنتاجنا الزراعى وينمونه ، ويستطيعون بذلك أن يساهموا فى أسواق الإنتاج الزراعى العالمى .

والآن وقد اتضح أمامنا الموقف ، أعرض طائفة من المقترحات ، لا أعدها العلاج الحاسم ، ولكنى أرجو أن يكون فيها ما يفتح السبيل للمشتغلين بهذه المشكلة ، على أن قدرا منها سبق أن أشير من قبل ، وإن كان لم يوضع موضع التنفيذ بعد ، ولم يرسم رسما جليا .

وفى مقدمة ما أقترحه : أولا توزيع جميع الأملاك الحكومية ، ما عدا الأراضى التابعة للمنافع العامة أو اللازمة لإجراء التجارب الزراعية . فتوزع تلك الأراضى الزراعية على

اقطاعات متساوية مساحتها عشرة أفدنة ، ولا يسمح مطلقا باستثناء فى هذه القاعدة — ولا أظننى فى حاجة الى أن أعود مرة أخرى الى الأسباب التى تدعو الى التشديد فى التنفيذ . أما ثمن الأرض والآلات وبعض المال اللازم للبدء فى الاستثمار ، فيدفع على آجال بعيدة وبدون فائدة ويجوز لأى مزارع أن يتقدم لشراء هذه الاقطاعات ، على شرط ألا يمتلك أرضا سواها . ويحسن بالطبع أن تعرض هذه الاقطاعات على المزارعين فى المناطق المزدحمة بالسكان ، واذا تقدم عدد من المزارعين يقل عن عدد الاقطاعات الموجودة ، كان على السلطات المختصة أن تتخذ ما ترى من وسائل الاغراء لإتمام التوزيع .

والخطوة الثانية أن نضع نفس التشريع لتوزيع الأراضى المستصلحة أولا فأولا على أثر إتمام مشروعات الرى وإصلاح الأراضى البور . ويقرر نهائيا أنه لا يجوز بحال من الأحوال بيع تلك الأراضى المستصلحة لكبار الملاك ، بل يجب توزيعها كلها فى إقطاعات مساحتها عشرة أفدنة، ولا يستثنى من هذه القاعدة إلا بعض الاقطاعات المخصصة لحرجى كلية الزراعة والمدارس الزراعية، حسب المشروع الذى وضع من قبل، ويشترط فيمن يتقدم لتلك الاقطاعات ألا يمتلك أرضا سواها وأن يقيم فيها للعمل والإشراف عليها .

ونذكر بهذه المناسبة مسألة الغاء الأوقاف الأهلية التى مضى عليها زمن معين ، وإعادتها إلى السوق الاقتصادية ، حتى لا تحرم البلاد من الانتفاع بهذه المساحات الواسعة التى أصبحت لا تفيد مستحقيها لكثرة عددهم . ويسرنى أن ألاحظ أن هذه المسألة قد أثيرت فى السنوات الأخيرة ودرست فى مواطن عدة ، ولكن لا يفوتنى أن أشير أيضا إلى الأهواء والشهوات التى كثيرا ما تحكمت فى موضوع دقيق كهذا ، وجدير بنا أن ندرس مشكلة الوقف الأهلى ، وقد سلمنا جميعا ببعض عيوبه على الأقل ، وأن تقوم هذه الدراسة على النزاهة وتوخى المصلحة العامة قبل كل شىء . وإذا ما انتهينا إلى علاج ، فأرجو ألا تنقصنا الشجاعة لتنفيذه ، خصوصا ومشاكلنا الاجتماعية تتعقد يوما بعد يوم . وفى الوقف الأهلى وإلغائه ما يساعد على علاج بعض هذه المشاكل ، وربما كان الأساس الذى وصفناه من قبل للملكية المتوسطة ، وهو عشرة أفدنة ، صالحا لأن يطبق على تلك الأوقاف التى ينبغى توزيعها ، وليس بعزيز علينا أن نعوض على المستحقين ما يفوتهم من إيرادهم بمورد آخر ، كسندات على الدولة أو ما أشبه ذلك .

وهنا نقطة أخرى هامة جدا فى هذا الصدد، وهى الأداة التى يعهد اليها بتنفيذ المشروع. وأميل الى إنشاء إدارة مستقلة فى ميزانيتها وفى تصرفاتها المالية ، تحقيقا للتنسيق اللازم فى العمليات الكثيرة والمعقدة التى يقتضيها مثل هذا العمل والاستقلال المالى من السهل بجهاده إذا خصصنا لتلك الادارة إيراد بعض الضرائب الخاصة ، كما سنبين ذلك بعد قليل.

وفى مقدورنا أن نستعين بعدد من موظفى الحكومة الموجودين لتكوين هذه الادارة ، وليكونوا مثلا موظفى مصلحة الأملاك التى يستعنى عنها بناء على هذه المقترحات .

ومهمة هذه الادارة ، التى يمكن أن نسميها مثلا معهد النهوض الزراعى ، أن تعين الاقطاعات وتوزعها ، وتعمل على تحصيل أقساطها ، وتمد المزارعين بالسلفيات اللازمة ، وترقب تنفيذ مشروع تنفيذ صحيحا ، وتنظر فى مصالح صغار المزارعين بوجه عام . ولسنا فى حاجة الى أن نشير إلى أن إدارة كهذه نرجو لها أن تقف كل جهودها على ما خلقت له ، وأن تتجه نحو صغار المزارعين ، ونحو صغار المزارعين وحدهم .

ذلك لأن بعض منشآتنا التى خلقت وكان القصد منها خدمة صغار المزارعين أيضا ، قد تحولت تحولا عكسيا ، وأصبح معظم المستفيدين منها من كبار الزراع . ومن أبلغ الأمثلة على ذلك بنك تسليف الزراعى أو بعض الجمعيات التعاونية . ونحن نعلم أن هذا البنك كان منجما لكبار الزراع قبل غيرهم . وهناك جمعيات تعاونية خلقت بأموال الأغنياء ليستفيدوا منها فوائد كان ينبغى أن تقتصر على الفقراء . وأكتفى بأن أسرد هنا ما يقرره مدير المنوفية فى تقريره الذى أشرت إليه من قبل : فهو يلاحظ أن الجمعيات التعاونية فى مديريته " قد أخفقت تماما فى المهمة التى أنشئت من أجلها " ، " وإن المتولين أمرها من الأعيان لا يهتمون إلا بمصالحهم الخاصة ، فكأن هذه الجمعيات لم تنشأ إلا لمنفعة طائفة معينة ضئيلة جدا ، وليس هذا هو الغرض الذى دعا إلى إنشائها " . وزارة الشؤون الاجتماعية

ونقطة أخرى غاية فى الأهمية هى حماية تلك الملكيات الصغيرة التى نعمل على تعميمها . وهنا يمكن اقتباس نصوص مفيدة من قانون رومانيا ومن الاقتراحات التى قدمت أثناء مناقشته . وأهم تلك النصوص عدم جواز التجزئة فى الاقطاعات لأى سبب كان . ففى حالة وفاة صاحبها عن أكثر من وارث واحد ، تنتقل الملكية الى أحدهم فقط (وقد نص القانون على طريقة اختياره) ، أما الورثة الباقون فيعوضون تعويضا ماليا بسلفة من الإدارة المختصة التى أشرنا اليها . كذلك فى حالة البيع لا تجوز التجزئة ، ولا يجوز البيع إلا لشخص لا يمتلك أرضا سواها . وهناك اعتبارات عديدة متعلقة بحماية الاقطاعات ، لا يتسع المجال للتكلم فيها .

الآن وقد فرغنا من توزيع الملكية ، يجدر بنا أن ننتقل إلى مشكلة توزيع الإيراد . ولا يخفى أن ازدحام المزارعين فى مساحات ضيقة يؤدى إلى كثرة الأيدى العاملة ورغبة عدد كبير من المستأجرين فى استغلال الأرض المعروضة . ولهذا نتيجتان حتميتان : أولاهما ارتفاع قيمة الإيجار ارتفاعا يفيد المالك ويضر المستأجر الصغير ، وثانيتهما هبوط الأجور الزراعية إلى درجة لا تكفى لسد حاجات العمال الزراعيين الضرورية . وهاتان النتيجتان لا مندوحة منهما ،

لانهما خاضعتان لقانون العرض والطلب. فمادامت الأرض المعروضة للتأجير ضيقة وما دام طلابها كثيرين ، فلا بد من أن يرتفع إيجارها عن المتوسط ؛ وما دام العمل الزراعى قليلا والعمال كثيرين، فمن الضرورى أن تخفض أجرة هؤلاء العمال . و بقدر ماتفيد هذه الظروف المالك تسيء إلى صغار المستأجرين والعمال الزراعيين ، ويختل بذلك التوازن بين العمل ورأس المال .

وهذه الحال تتطلب علاجا ، و إن يكن غير يسير فى تنفيذه على الأقل . ذلك لأن الحلول التى يمكن أن تقترح فى موقف كهذا لاتخرج عن واحد من ثلاثة : إما أن نتدخل فى نظام التأجير ، فنضع لكل منطقة حدا أعلى يتناسب مع ظروفها الاقتصادية والاجتماعية، ولايسمح مطلقا بأن يتجاوزه الملاك فى عقودهم وتعاملهم . وربما بدا حل كهذا يسيرا ، ولكنه فى الواقع عرضة لصعوبات كثيرة ، أهمها أن تحديد هذا الحد الأعلى سيتأثر بظروف كثيرة ليس من السهل ضبطها ، وسيتطلب إشرافا مستمرا كل عام، والحياة الاقتصادية لا تستقيم إلا إذا كانت طبيعة مألوفة . على أن الصلة بين المالك والمستأجر لا يمكن أن تحدد بالعقد وحده ، فقد يتعاقد الطرفان على قدر ما ، ويتفاهمان فيما بينهما على قدر آخر . و إما أن نضع حدا أدنى للأجور الزراعية ، يتفاوت أيضا بتفاوت المناطق ، ويلحظ فيه على قدر الامكان كفاية العامل الزراعى ومتوسط أيام عمله الشهرى . وربما كان هذا الحل أيسر تنفيذا وتشريعا من الحل السابق .

على أن هذا العلاج ليس حاسما ولا خاليا من الصعاب ، فانه يتطلب أن نلحظ الإنتاج الزراعى فى جملته ، فلا نرفع أجور العمل الى حد يخل بهذا الإنتاج و يرهقه . و إذا كنا نلحظ العامل فلا يصح أن نهمل المالك الصغير والمستأجر ، خصوصا أن رفع أجرة العمال وانخفاض قيمة الإيجار سيؤديان حتما الى انخفاض قيمة الملكية الزراعية . ومن جهة أخرى لا ننسى أن رفع الأجور سيقود الى استخدام الآلات الزراعية ، أو الى حمل العمال على إنتاج أوفر ، وكل هذا يضيق دائرة العمل أمام المجموع . ولنا أن نتساءل فوق هذا عما إذا كان رفع أجور العمال الزراعيين الى الدرجة الممكنة يسمح حقيقة بتحقيق المستوى اللازم لمعيشتهم.

وهناك علاج آخر ربما كان أقرب هذه الوسائل جميعا الى التنفيذ وأقدرها على تحقيق نتائج عاجلة لا تتولدضها مشاكل أخرى اجتماعية واقتصادية كثيرة .

وهذا العلاج هو فرض ضريبة إضافية على الملكيات الكبيرة التى تزيد على مائتين وخمسين فدانا ، فتحصل عن كل مساحة تزيد على هذا المقدار ضريبة خاصة بجانب الضريبة العادية ؛ وما يتحصل من هذا يوقف على رفع مستوى المعيشة الذى ننشده ، فيوضع تحت تصرف معهد النهوض الزراعى الذى تحدثنا عنه من قبل ، لينفق فى تحسين حال صغار الزراع

والعمال . وليست الضريبة الإضافية المخصصة لذلك بمقصورة على هذا ، بل يمكن أيضا أن يفرض رسم أيلولة إضافى على كل ما يزيد عن مائتين وخمسين فدانا للوارث الواحد .

ويخيل إلينا أن هذه الطريقة تسمح بتحقيق شيء من التوازن فى توزيع الإيراد الزراعى، وقد أخذ بها بعض البلاد كالبرتغال فيما نعلم ، ولا نظن أن هناك ما يحول دون تطبيقها فى بلدنا . ومهما كانت النتيجة المترتبة عليها لقلة عدد الملاك الكبار ، فإن ما سنحصله منها سيساعد على تحقيق بعض الاصلاح المنشود . ولا نظن أن ضريبة كهذه تتطلب تكاليف جديدة لجبايتها ، فإن القائمين بجباية الضريبة الأصلية يستطيعون تحصيلها ؛ وبهذا نبعد كل نفقة يمكن أن تؤثر على ما يحصل منها .

وقصارى القول بعد هذا كله إن إيرادنا الزراعى قابل للتنمية بما نستطيع إدخاله عليه من وسائل وحاصلات حديثة ، وما نصبغه به من صبغة علمية وفنية ، وفى هذا الإيراد ما يسهل قبول الحلول الآنفة الذكر ، وما يفيض شيئا من المال على من يتقاسمونه سواء كانوا من الملاك أو المستأجرين أو العمال الزراعيين .

* * *

وأختم هذه الكلمة بأن ألفت النظر إلى شرط ضرورى للقيام بمشروع من هذا النوع، هو ألا نأخذ المسائل المختلفة المتعلقة به منفصلا بعضها عن بعض ؛ لأن فى التدابير الجزئية فى مثل هذه الأمور خطرا محققا وضررا أكيدا . فان وحدة النظر والبرنامج فى الشؤون القومية على اختلافها وتعقدها هى الشرط الأساسى لنجاح مشروع من هذا القبيل. أما مواصلة العمل والاستمرار فى التنفيذ فهما شرط آخر لا يقل عن الأول أهمية . ونرجو من الله أن يهدينا إلى الحكم الثابت والادارة الحسنة التى تحقق هذه الشروط .

ومع تأكدى من أنه يلزمنا أن نعيد النظر فى بعض أوجه توزيع الثروة الزراعية ، فإنى لا أرمى بحال من الأحوال إلى انقلاب سريع نقدم عليه دون أن نعلم عواقبه تماما . وإنما أرمى إلى تطور منظم يوصلنا إلى التغيير اللازم بخطوات معروفة ومقدرة من قبل أحسن تقدير.

وأشعر أنى لمست فى هذه النظرة السريعة صميم مشاكلنا فى الحاضر والمستقبل . وأغلب ظنى أن هذه الأفكار التى نتبادل الرأى فيها اليوم فى المجتمعات الهادئة المنتخبة ، سوف يجيء يوم غير بعيد تلقى فيه على بساط المجادلات السياسية والحزبية ، فعسى ألا نفقد عندئذ حكمنا السليم وتفكيرنا الهادى . وإنه ليحسن بنا أن نكون فكرة واضحة فى المسألة التى نحن بصددها اليوم ، حتى يمكننا اتخاذ التدابير اللازمة قبل تضخم هذه المشكلات التى تزداد خطورة وشدة عاما بعد عام ما

مريت بطرس غالى